افتتاحية

إيتان بار يوسيف

أسوة ببعض النصوص الافتتاحية لأعداد مجلة «نظرية ونقد» الصادرة على مدار السنوات الماضية، فقد كُتبت الافتتاحية الحالية كذلك بعد وقت وجيز من انتهاء نار الحرب – وفي هذه المرة، عملية «الجرف الصامد» التي بدأت في يوم ٨ حزيران ٢٠١٤ وتوقفت نارها يوم ٢٦ تموز، وذلك بعد أن حصدت أرواح بأعداد هائلة: نحو ٢٠٠، ٢ ضحية في الجانب الفلسطيني (إن العدد النهائي للضحايا وكذلك التقسيم بين نسبة المقاتلين والمدنيّين منهم لا يزال موضع خلاف)؛ وفي الجانب الإسرائيلي ٧٤ ضحية (منهم ٦٧ جنديًا وسبعة مدنيّين).

من جانب، يبدو أن جولة الاقتتال الأخيرة بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين قد حطّمت رقمًا قياسيًا جديدًا في العنف، في الطرف الفلسطيني، كما هو الحال في الطرف الإسرائيلي. نجح الفلسطينيون من خلال إطلاق الصواريخ الدائم في تشويش الحياة في إسرائيل على مدار أسابيع طويلة، وذلك بالرغم من «القبة الحديدية»، وهناك من يمكن أن يقول إنه بسببها أصلاً؛ وأعدمت حماس فلسطينيّين اشتبهوا بالتخابر مع إسرائيل. أما الإسرائيليون، من طرفهم، فقد استخدموا وسائل قتالية بقوة مفرطة وشاذّة – مثل استخدام «إجراء حنبعل» الذي يوجب إطلاق نار كثيفة همجية وشاذة تتجاهل بصورة صريحة وقوع المصابين وذلك بغية إحباط عملية أسر لجندي إسرائيلي واحد. وبالحقيقة، لم يُعدَم إسرائيليون اشتبهوا بالتخابر مع العدو، ولكن ترافقَ مع العملية في إسرائيل موجة لا سابق لها من تكميم الأفواه، والقمع والإقصاء. إن كل محاولة للتشويش على النهج القائم بوصفه نهجًا صادقًا، أو حتى إبداء أي تضامن مع آلام الفلسطينيّين، قوبل في إسرائيل بالعنف بمختلف الأصناف: فقد ضُرب متظاهرون، وطُرد عمّال، ولوحق صحافيون، ووُبِّخ أكاديميون. إن هول ردود الفعل البغيضة في الشبكات الاجتماعية عزّزت الشعور بأن صيف ٢٠١٤ كان حالك الظلمة أكثر من أي وقت مضى.

ومن الجانب الآخر، من الواضح أن ذلك الصيف قد استَنسخ وأعاد استخدام جميع مواسم الصيف (والشتاء) السابقة، إذ سعت إسرائيل في جميع هذه المواسم كما في الموسم الأخير إلى قضم وتدمير وإبادة «البنى التحتية للإرهاب» في غزّة. يؤكّد العنف المستفحل مرة تلو الأخرى دورته الأبدية. أشار الباحث الحقوقي نمر سلطاني في مقالته – المنشورة في المجلة الإلكترونية ***Critical Legal Thinking*** من يوم ١١ حزيران ٢٠١٤ (حين كان الحديث لا يزال يدور حول مائة قتيل فلسطيني) – إلى هذه الدورية الدائمة والتي تكرّرها وسائل الإعلام العالمية في كل مرة من جديد («إسرائيل تقتل فلسطينيّين مرة أخرى»؛ أو «إسرائيل وجدت نفسها مجبرة مرة أخرى للدفاع عن نفسها في وجه الإرهاب الفلسطيني»). وقد أكدّ سلطاني على ضرورة البحث عمّا يقف عمليًا وراء هذه الدورية. وفق سلطاني، فإنه حتى ولو كان الأسهل علينا أن نفسّر الاستخدام المستمر بلفظة «مرة أخرى» بوصفه تعبيرًا لفظيًا أو عرضًا يعكس حالة من اليأس، فإنه ممنوع علينا الاكتفاء بهذه القراءة السطحية: إن تعبير «مرة أخرى» يكشف عن حركية

القوى والمنظومة الأساس التي تشكّل العلاقات بين المحتل وقوة الاحتلال؛ ويلزمنا تعبير «مرة أخرى» أن نكشف عن السياق لا أن نطمسه.[1]

لقد شُرع بالعمل على تحرير العدد الحالي أشهر قبل عملية «الجرف الصامد»، ولكن ليس بالمفاجئ أن جزءًا كبيرًا من المواد المنشورة فيه تتناول بصور مختلفة عنف صيف ٢٠١٤، وخاصة أنها توفّر السياق السياسي والتاريخي والاجتماعي والثقافي الضروري لفهم منابع هذا العنف: دور الجهاز القضائي الإسرائيلي في توفير الغطاء الشرعي للاحتلال ولتعزيزه؛ الحضور الخفي الدائم للنكبة في الحيز والمشهد العام؛ قدرة الفرد على التثبّت أمام جهاز فرض القومجية المهيمنة؛ فطنة أجهزة الأمن ما بعد وقوع الأحداث؛ النظر عبر الطائرة من دون طيّار وقدرته على محو – بصورة مجازية وفعلية على حدّ سواء – البشر المقيمين دونه.

من بين جميع المقالات، فإن مقالة **مورئيل رام** بصورة خاصة، التي تحمل عنوان «علم الجثث الحية (*Necromorphy*) السياسي للميت–الحي: حول النظرية والنقد والزومبيّين»، تقترح نقاشًا معاصرًا يربط بين التطوّرات الحالية وبين الفكر النقدي في الثقافة الشعبية وفي الحياة اليومية في إسرائيل/ فلسطين. يذكرنا رام بأن الزومبي (الجثة–الحية) ليست مجرد شخصية غريبة تظهر في أفلام الرعب الهامشية: فإنها تقف منذ نهاية التسعينيات في صلب النقاشات النظرية في عدد كبير من الأطر النظرية البحثية. تفحص المقالة المكانة المتغيّرة لشخصية الزومبي، أنماط تمثيله وأصناف النقد التي تنتجها هذه الشخصية بوصفها تعبيرًا سياسيًا مجازيًا. يقوم صلب النقاش بموضعة الزومبي في مقابل تعبير ما–بعد–الأنسنة (post-humanism)، والذي يفترض بأن «الإنساني» يتشكّل عبر التفاعل الدائم مع ما يُنظر إليه بوصفه آخر ومختلفًا عنه. يفحص رام كيف يتم التعبير عن حالة ما–بعد–الأنسنة للزومبي في موقعين مختلفين. الأول، فإن الحضور الجسدي للزومبي يشوّش النظام المعياري القائم الذي يميّز بين الحياة والموت. أما الموقع الثاني، فيتمثّل في أن تناول شخصية الزومبي يتعدّى التعامل مع شخصية الفرد، وإنما التعدّي على الحدود التي تشير إلى ما بعدها، إذ يهدّد هذا الحضور الوجود المجتمعي بأكمله. وفي هذا الموقع الثاني تحديدًا، فإن النقاش حول المكانة ما–بعد–الأنسنة للزومبي يرتبط بالخطاب النظري حول «حالة الطوارئ». أما القسم الأخير للمقالة فيتناول مختلف أمثولات الزومبي في الحيّز الإسرائيلي (مثل الفيلم الهوليودي *World War Z*) وذلك بغية الفحص عبرها ما إذا كانت جاذبية شخصية الزومبي في السنوات الأخيرة قد قوّضت قدرتنا على استخدامه كأداة تحليلية نقدية.

لقد كتبت مقالة رام بطبيعة الحال قبل عملية «الجرف الصامد»، التي عرض الإعلام الإسرائيلي خلالها مختلف الاستخدامات البصرية والكلامية مرتبطة بشخصية الزومبي. على سبيل المثال، نشر الصحافي أبري جلعاد في صفحة الفيسبوك الخاصة به وثيقة عرفت باسم «مداخلة الزومبيّين» (وقد حصل عليه، كما جاء عنده، من أحد المدردشين الذين يفضّل عدم الكشف عن نفسه). جاء في هذه «المداخلة» ما يلي: «إن عشرات الأنفاق الهجومية التي تنتهي داخل مدن الجنوب ليست أنفاقًا إرهابية بل هي بنى تحتية للاحتلال الأرضي». تستند هذه المداخلة إلى السيناريو الآخروي الذي تعتمده أفلام الزومبي – صورة المهاجمين المتقدّمين، العطشى للدم بلا كلل – وذلك بغية تجسيد التهديد الذي ينتظر إسرائيل: «لو أننا لم نفاجئ أنفسنا بهذا الردّ الحادّ على خطف الفتية، كانت حماس سوف تُرسل بحسب

[1] يُنظر: Nimer Sultany, "Repetition and Death in the Colony: On the Israeli Attacks on Gaza," *Critical Legal Thinking*, July 11, 2004, http://tinyurl.com/qds8mz7.

التوقيت الملائم لها الآلاف عبر هذه الأنفاق لاحتلال المدن والمواقع العسكرية، آلاف الجنود المتنكّرين بلباس الجيش الإسرائيلي كانوا سيقتلون ويحتلّون ويخطفون».[2] لطالما صاغ الإسرائيليون وضعهم بوصفهم الضحية، وهي تلك الضحية المصاغة عبر استخدام اصطلاحات تستند إلى الفعل الدوري الأبدي الذي لا بدّ منه، على سبيل: «إسرائيل تصارع مرة أخرى على مجرد وجودها». وترافق هذا التوصيف الدورية الهائلة وغير المنطقية، وهو الفعل الذي تمتاز به شخصية الزومبي وتعرضه بوصفه تهديدًا. يُعرض العنف الفلسطيني بوصفه تعطّشًا دفينًا غير ملجم وغير معقول لإبادة كل شيء حي، لإبادة كل الإنسانية (أي: الإسرائيلية) ذاتها.

وكردّ على هذه الأمثولات، نشر الكاتب المسرحي أمير نزار زعبي نصًا نثريًا في صحيفة هآرتس يستند إلى استبطان هذه الأمثولات حول الفلسطينيّين – بوصفهم نهرًا من الزومبيّين، الموتى-الأحياء، خُرس هجرهم الوعي – وأبحر قدمًا في نصّه التهكّمي. وفي مقابل التأويل اللا-تاريخي لـ«مداخلة الزومبيّين»، تعيد مقالة زعبي السياق التاريخي للحكاية – حتى ولو اعتمد النص بصورة ساخرة على أطروحة نهاية التاريخ. «عشرة أعوام وسبع عمليات بعد عملية 'صبّ الرَّصاص عمود صامد' (لعب بالألفاظ بالعبرية لأسماء لثلاث حروب على غزّة: الرَّصاص المصبوب، عمود السَّحاب، والجرف الصَّامد) استكملت المهمّة»، كتب زعبي:

> غزّة العليا هُجرَت. غزّة كلّها انتقلت إلى ما تحت الأرض. رجال ونساء وأطفال، عدد هائل. حفرنا حارات كاملة، طرقات، شوارع، مدارس، مسارح، مستشفيات. حفرنا صورة عاكسة للأرض فوقنا التي هجرناها. يئسنا من الحلم بالخروج من القطاع، من التعهّدات بإزالة الحصار، من الاكتظاظ ومن الجوع، وتولينا أمورنا بأنفسنا. نحن، الذين استُهدفنا جوًا وبحرًا ومن الحقول، أطنان من القنابل أُمطرت على رؤوسنا في صولات وجولات من القتل لا غاية منها، قد أدرنا ظهورنا للحياة. نحن، الذين نسينا العالم، قرّرنا أن نقابله بالمثل، ونسيناه.
>
> بعد أن يئسنا من العالم، من الخوف والدم، لم يتبقَّ لنا أي ملجأ سوى الأرض. لقد قبرنا أنفسنا أحياءً.[3]

إن حالة الفلسطينيّين بوصفهم أمواتًا-أحياءً مستترين في جوف الأرض تمنحهم بصيصًا من الأمل للحفاظ على إنسانيتهم. وهم مستترون تحت تل أبيب يسترقون السمع لـ«قطعان الدعاية التي تصرخ بصوت جهوري 'الموت لغزّة'، 'الموت للفنّانين'، 'الموت لمن لا يصفّق'، 'الموت لمن لا يستقيم في الصّف'، 'الموت للحياة'. إن هذا التوصيف، الذي يؤكّد على موجة العنف التي اجتاحت إسرائيل في صيف ٢٠١٤، وعلى غياب الرأفة وإمكانية التّقمّص العاطفي، يحيل أمثولة الزومبي إلى الإسرائيليّين بالذات – الذين لاحقوا وقت الحرب كل شخص وفحصوه مجهريًا إن كان يُعتبر مخالفًا أم لا، بينما دخلوا في ما بعد الحرب في حالة من فقدان الذاكرة بالكلية إلى حين نشوب الحرب القادمة. كما أسلفنا، يتساءل مورئيل رام في ختام مقالته إذا كانت الشعبية الآخذة بالازدياد لشخصية الزومبي قد حوّلتها إلى تعبير متآكل بصورة بالغة حتى أنه فقد طاقته النقدية الدفينة (أي، ربما أن الزومبي قد تحوّل إلى «فئة الزومبي»، تعبير استحدثه أولريخ باك في ثمانينيات القرن المنصرم). على أقل تقدير، فإن عملية «الجرف الصامد» تبرهن على أنه من الباكر تأبين الطاقة الاصطلاحية الكامنة فيه.

2 يُنظر: http://tinyurl.com/l77lnpz.

3 أمير نزار زعبي، «في أحد الأيام، حين نطلّ برؤوسنا فجأة من أحد الأنفاق»، هآرتس، ٤ آب ٢٠١٤.

*

كما هو الحال في المقالة الافتتاحية، كذلك غالبية المقالات في العدد الحالي تتناول سيولة الحدود – لا الحدود الفاصلة ظاهريًا بين الحياة والموت فحسب، بل حدود قضائية واجتماعية وثقافية ولغوية كذلك. إن مقالات العدد الحالي، سوية وكلٌّ على حدا، تتناول مسألة تشكيل الحيّز في إسرائيل/ فلسطين، على الصعيدين الفعلي والمتخيَّل.

تتفحّص **سمدار بن-نتان** في مقالتها عملية فرض القانون الإسرائيلي على الفلسطينيّين في المناطق المحتلّة. بالرغم من أن القانون الإسرائيلي لا يسري على الصعيد القضائي النظري على المناطق المحتلّة، فإن أقسامًا آخذة بالازدياد من القانون الإسرائيلي الجنائي تنتقل إلى القضاء العسكري في العقدين الأخيرين. يعرض الجهاز العسكري عملية تبنّي القانون الإسرائيلي بوصفها إستراتيجية تهدف إلى صيانة حقوق المتّهمين الفلسطينيّين. إلاّ أنه على الصعيد الفعلي، فإن لجوء القضاة العسكريّين في المناطق المحتلّة إلى القانون الإسرائيلي، وهو المسلك المعروف والمريح لهم والذي يعزّز علاقتهم بالجهاز القضائي القائم في الطرف الآخر من الخط الأخضر، يمنعهم من القدرة على فهم احتياجات الآخر وفهم وجهة نظره. إن القانون الإسرائيلي ساري المفعول على المتّهمين الفلسطينيّين (تمامًا كما هو حال اللغة العبرية المعتمدة في نشر القوانين والتي بها تدار الجلسات) غير متاح لهم ولا لمحاميهم، ولهذا فإن فرض سريانه تحرمهم من الدفاع القضائي المجدي. زيادة على ذلك، بوصفهم سكانًا لمنطقة محتلّة، فإن المتّهمين ومحاميهم الفلسطينيّين غير مشاركين أصلاً في استحداث القانون الذي يسري عليهم، ولهذا فإن الحديث عن حقّهم في الحكم الذاتي والمشاركة السياسية الديمقراطية باطل من الأساس. وعلى هذا النحو، فباسم السعي نحو تعزيز حقوق الإنسان يتحوّل فرض القانون الإسرائيلي إلى أحد معالم الضمّ الفعلي للأراضي المحتلّة.

تعتبر مقالة **حجاي رام** جزءًا من بحث طلائعي يتناول مسألة كيفية تعريف «قضية الحشيش» في فلسطين/ إسرائيل منذ فترة الانتداب، ولماذا حُمِّلت على الحشيش الدلالات المتنوّعة والمختلفة، والتي لا تمّت بصلة فعلية مع المادة المستخدمة ولا مع تأثيراتها النفسية المنشّطة. يرى رام بالمعارف بشأن القنب الهندي التي وردت إلى البلاد بوصفها مرحلة من مراحل «هجرة النظريات». فقد تبلورت المعارف الغربية بشأن الحشيش خلال اللقاء الكولونيالي مع السكان الأصلانيّين في آسيا وأفريقيا التي كان استخدام الحشيش فيها جزءًا لا يتجزّأ من ثقافتهم. وفي خضم هذه اللقاء عزيت إلى الحشيش أهمية قصوى في عملية عرقنة الشعوب الأصلانية المختلفة وتهميشها. ولاحقًا، تمّ ملاءمة هذه المعارف وفق الهرمية الاجتماعية المحلّية في الأماكن المختلفة التي وصل إليها النظام الكولونيالي. لقد ساهمت المعارف بشأن الحشيش في إقصاء الفئات السكانية التي استهلكتها وقولبتها ضمن طبقة اجتماعية دنيا. وعلى هذا النحو، فمنذ وصول هذه المعارف الكولونيالية حول الحشيش إلى فلسطين الانتدابية واستيعابها، تمّ استعمالها ضد فئات المستهلكين المركزيّين – بداية على الفلسطينيّين وبقية السكان العرب في البلاد المجاورة، ولاحقًا بعد ١٩٤٨ استعملت كذلك ضد المهاجرين اليهود من البلاد العربية والإسلامية. بالرغم من عدم وجود شهادات تفضي إلى استعمال مفرط للحشيش، إلاّ أن هذه المعارف قد استخدمت لتمثيل هؤلاء المهاجرين بوصفهم شرقيّين وبالتالي إلى شرعنة وضعهم الدوني في إسرائيل. ينخرط بحث رام ضمن نقاش نقدي دائر في السنوات الأخيرة بشأن مكانة المواد النفسية المنشطة في المجتمعات والأزمنة المختلفة، ويعتبر بحدّ ذاته هجرة للأفكار الأكاديمية التي تنضم إلى الهجرتين الأخيرتين التي تناقشهما المقالة (هجرة الحشيش وهجرة المعارف الكولونيالية حوله).

يناقش **أوري شفارتس** في مقالته التحوّلات الطارئة على البنية الإثنية–الطبقية في إسرائيل، والحدود الجمعية المستخدمة لإقصاء الآخر ولتقييمه، وكذلك اللغة المستعملة لتمثيل هذه الحدود. وفق أطروحته، فقد مرّ المجتمع الإسرائيلي في العقود الأخيرة بعملية تقسيم المجتمع إلى طبقات (طبقنة) – أي تعزّز الحدود الرمزية والاجتماعية الطبقية إلى جانب إضعاف الحدود الإثنية. إلاّ أنه لم ترافق هذه العملية تطوير لغة طبقية أو خطاب يقرّ بالطبقة بوصفها أساسًا لمكانة الفرد على صعيد هويته. وفي ظلّ هذه الظروف، فقد تعزّز الاستخدام المجازي بفئات إثنية قديمة تحمل دلالات إضافية طبقية بطبعها بصورة جلية. وعلى هذا النحو، فإن الإسرائيليّين حين يستخدمون الفئات الإثنية في تمييزاتهم فإنهم بهذا يقصدون غالبًا الطبقة. يشير شفارتس إلى أحد الأمثلة لكيفية استخدام لفظة «إشكنازي» بصورة مجازية بغية الإشارة إلى أسلوب حياة الطبقة الوسطى في إسرائيل. إن استخدامات كهذه تعرض الطبقة الوسطى الشرقية الصاعدة بوصفها حالة شاذّة غير أصيلة بحدّ ذاتها. وعليه، يقول شفارتس إن لفظة «شكنزة» لا تشير إلى «انتقال» (passing) حقيقي، كما يقترح كلّ من أورنه ساسون–ليفي وآبي شوشنه في مقالتهما المنشورة في مجلة «نظرية ونقد» العدد ٤٢ – انتقال بمعنى تقليد ثقافي بغية الاندماج في المجموعة غير المستهدفة – بل تشير بحسب تحليل الباحث إلى نتيجة على صعيد الخطاب تهدف إلى إضفاء سمة سلبية على الطبقة الوسطى الشرقية بسبب عدم الملاءمة ظاهريًا بين انتماء أفرادها الطبقي وانتماءهم الإثني.

تتناول مقالة **ميراب بيرتس** ظاهرة الامتناع عن تأدية الخدمة العسكرية والتي يصطلح عليها تعبير «التهرّب». يميل الخطاب السائد إلى تعليل امتناع بعض الشباب الإسرائيليّين عن تأدية الخدمة العسكرية لأسباب شيوع مفاهيم فردانية–مادية وطموحات على صعيد اقتصاد السوق الآخذ بالانتشار سريعًا في العقود الأخيرة. تستند الباحثة إلى مقابلات شخصية عميقة مع عشرات النساء والرجال الذين امتنعوا عن تأدية الخدمة العسكرية، أي استخدموا منظومة الترتيبات العسكرية بهدف إعفائهم من واجبهم القانوني لتأدية الخدمة العسكرية، وهي تقترح تفسيرات مغايرة لما هو سائد للظاهرة. وفق تحليل الباحثة، فإن عوامل عاطفية داخلية لا عوامل خارجية – وخاصة مشاعر عدم الملاءمة، والرعب، والغربة من الحلبة العسكرية والنظر إليها بنظرة عبثية – هي العوامل المركزية التي تقف خلف ظاهرة الامتناع عن تأدية الخدمة العسكرية، وهي عملاً شرعيًا من زاوية نظر هذه الفئة من الأشخاص. يستند إضفاء الشرعية هذا إلى موقف عاطفي ومعرفي يقرّ بحق الفرد في تحقيق رغباته ومشاعره الدفينة الخاصة والعمل لمصلحته النفسية حين يواجه تهديدًا فعليًا عليها. يسعى هذا الموقف إلى زعزعة منظومات فرض التطبيع والتوطين الخاصة بالخدمة العسكرية، إضافة إلى زعزعة الدلالات «الطبيعية» التي تتضمّنها ظاهريًا هذه الخدمة. إلى جانب ذلك، فسبب كون خطاب إضفاء الشرعية العاطفية هذا مصاغ بتعبيرات الامتناع عن فعل شخصي لا يستند إلى مواقف سياسية، أو لأنه لا يسعى إلى زعزعة المفهوم السائد الذي يرى بالخدمة العسكرية في إسرائيل وسيلة دفاع ضرورية للبقاء كدولة، فإنه بذلك يفضي إلى مشاعر من الذنب النابعة من اختبار تجربة الهوّة الفاصلة بين الحاجة الذاتية الشخصية وبين الحاجة الجمعية.

تنضم مقالة **يئير ليفشيتس** إلى عدد من الأبحاث التي تتناول مكانة نشيد الأناشيد في الثقافة الصهيونية. كما هو معروف، فإن الشعراء وكتّاب كلمات الأغاني، والفنّانين ومبدعي الرقص لطالما استخدموا نشيد الأناشيد في أعمالهم مع إضفاء لمسة من الحنين عليها: المدينة، التي يماثلها بالأصل التوراتي الاضطهاد والعنف، قد اختفت من هذه الأعمال الإبداعية، بينما تُستخدم توصيفات الطبيعة كأحيزة تتضمّن التحرّر الجسدي والجنسي – ذلك التحرّر الذي سعت الصهيونية ذاتها إلى تحقيقه. وفي مقابل هذا التأويل المتعارف عليه، يقترح الباحث فحص مكانة النشيد في حقل المسرح. إن للنظرة التي

ترى بنشيد الأناشيد نصًا رعويًا جذور معينة في تراث الكتابة المسرحية في الغرب، وبما يتلاءم مع ذلك، فإن لها علاقات مباشرة مع الحركية الحيّزية القائمة في المسرح. بالرغم من ذلك، فإن أعمالاً مسرحية قليلة قد استخدمت نشيد الأناشيد بصورة مباشرة خلال القرن العشرين. ويشير الباحث إلى اعتراض هذه الأعمال الدرامية، إضافة إلى عملاً أدبيًا واحدًا، على الاستخدام السائد لنشيد الأناشيد في الثقافة الصهيونية، إذ تعيد هذه الأعمال الدرامية الاعتبار إلى المدينة بوصفها مركز التفاعلات، وتؤكّد على نجاح المدينة في صراعها الصريح في مقابل الطبيعة. وعلى هذا النحو، وعبر استخدام الفراغات في المسرح، تكشف هذه الأعمال الدرامية عن بعض التناقضات الكامنة في تشكيل الثقافة العبرية.

عامر دهامشة وليئورا بيغون يتناولان مكانة اللغتين العربية والعبرية كما تبدوان على لافتات الطرق في الجليل. في ضوء حقيقة أن الحيّز في إسرائيل يعتبر نتاجًا لبناء مؤسّساتي وطني، يرى الباحثان بلافتات الطرق أداة بالغة القوة بيد الدولة لغرس القيم الثقافية والاجتماعية والوطنية القومية للسكّان في إسرائيل. إن عرضًا منهجيًا للأوجه المختلفة لمسألة اللافتات – موضعة الأسماء العربية والعبرية وترتيبها على اللافتات، درجة وضوحها في المشهد وكيفية كتابتها والنقحرة (النقل الحرفي للأسماء بالعبرية إلى العربية) – تشير جميعها إلى وجود سياسة خطابية تسعى باتجاهين متكاملين إلى ما يلي: من جانب، تنتج اللافتات إقصاءً حيّزيًا للذاكرة الفلسطينية، كمحاولة لتطويع أو توطين المجتمع الفلسطيني عبر التلاعب بوسائل لغوية، وذلك بغية جرّه إلى تذويت أمثولات السلطة على حساب معجم الأسماء الفلسطينية الغني، إضافة إلى استحداث بلبلة ومحو ملامح المشهد المحيط؛ ومن الجانب الآخر، تفرض اللافتات حضور هوية اللغة العبرية وعالم الأمثولات المرتبط بها بهدف تعزيز المشروع الصهيوني، وتعزيز الوعي الإقليمي للناطقين بالعبرية وغرس شعور بالانتماء لديهم، إضافة إلى تعزيز السيطرة الحيّزية. بالرغم من ذلك، وكما يحدث أحيانًا في حالات كولونيالية معقّدة، فإن هناك حضورًا خفيًا موازيًا كذلك يسعى إلى زعزعة هذه المنظومة، ويتجلّى في حالتنا هذه في إضافة الرسومات أو كتابات الجرافيتي، أي الكتابة على اللافتات القائمة.

وختامًا، **نجح حنان حبير** في مقالته في تقصّي آثار النكبة في أعمال الأديب الإسرائيلي أهرون أبيلفيلد (من مواليد ١٩٣٢، من قرية تقع في منطقة بوكوفينا على الحدود الرومانية). بصورة عامة، فإن أعمال أبيلفيلد لا تشي بشيء عن الرواية الفلسطينية، إلاّ أن قصّة واحدة يتيمة له تحمل عنوان «في الطابق السفلي»، هو موضوع المقالة، يتسلّل فيها بعض من شظايا ذاكرة النكبة الفلسطينية. وتُستحضر هذه الشظايا من دون أن يقصد أبيلفيلد ذلك إلى جانب ذاكرة المحرقة. يقف في صلب هذه القصّة، كما هو الحال في أعمال أبيلفيلد الأخرى، مهاجرون يهود ناجون من المحرقة، إلاّ أنهم في هذه القصّة يقيمون في بيت فلسطيني اندثر في أعقاب حرب ١٩٤٨. يقول حبير إن دخول أبيلفيلد إلى فئة أدباء السلطان– السيّد، التي غالبًا ما يطلق عليها كنية «جيل الدولة»، قد فرضت عليه مسؤولية مزدوجة: فمن جانب واحد، فرض عليه التجاوب في إطار السيادة الإسرائيلية مع مطلب تمثيل مأساة الضحية اليهودية، وطلب منه، من الجانب الآخر، بوصفه إسرائيليًا، تحمّل مسؤولية الجاني المسؤول عن وقوع النكبة. إن عدم تجنيد أبيلفيلد، بوصفه مهاجرًا ناجيًا من المحرقة، مأساة المحرقة ووضع ذاكرتها ضمن إطار الهوية الحصرية للمنتمين إلى الدولة القومية اليهودية يؤدّي به إلى استحضار غير مقصود لذاكرة النكبة الفلسطينية، وذلك من دون أن يشعر بتهديد على هوية الدولة اليهودية وعلى شرعية وجودها. إن ذكرى النكبة الفلسطينية، التي تأبى الاختفاء، تعيدنا إلى السياق التاريخي – الماثل وراء تعابير مثل «مرة أخرى» و«تتكرّر» – ذلك السياق الحيوي والضروري جدًا لفهم العنف الذي اجتاح البلاد في صيف ٢٠١٤.

*

تقف في صلب كلّ عدد من أعداد مجلة «نظرية ونقد» فئة من المقالات الأكاديمية التي تخضع إلى تحكيم صارم على أيدي خبراء. لقد كان ولا زال هذا هو الهدف الرئيس للمجلة، وهيئة التحرير تبذل جهودًا مضنيًا من أجل تأمين جودة عالية غير قابلة للمساومة في عملية التحكيم. وبالرغم من ذلك، لقد نشرت على مدار السنين السابقة مقالات أخرى، إلى جانب هذه المقالات الأكاديمية، أكثر تحرّرًا، وغير ملتزمة بالضرورة بمبنى النص الأكاديمي (ولذلك فلا يمكن إخضاعها إلى تحكيم أو أنها غير مطالبة بفعل ذلك). وبفعل طبيعتها هذه، فهي قادرة على النفاذ عبر الحدود المتعارف عليها وتشكيل نقاش نقدي وأصيل. إلى جانب هذه المقالات الحرّة، وإلى جانب ما يطلق عليه «ملف الأعمال الفنية»، فقد شرعت المجلة منذ العدد ٢٧ (خريف ٢٠٠٥) وما بعده بنشر زاوية يطلق عليها تعبير «بين الكتب»، حيث تظهر فيها مراجعات نقدية (review essays) تستعرض السياقات والأيديولوجيات والمواضيع التي تربط بين مجموعة من الكتب. كذلك، فقد نشرت المجلة نصوصًا من أنواع أخرى – ردود أفعال قصيرة، حوارات، مراجعات نقدية لأفلام واستعراضات ومعارض – وكان الفصل غالبًا بين هذه الفئات المختلفة فصلاً رسميًا أكثر من كونه مرتبطًا بالموضوع فعلاً.

بدءاً من العدد الحالي سوف توضع جميع هذه النصوص في إطار واحد يحمل العنوان «مقالات حرّة ومراجعات». يسعى هذا العنوان إلى توضيح الانتقال إلى منطقة متنوّعة مختلفة تضم، كما أسلفنا، المقالة الأكاديمية، والنص النثري والمقالة الحرّة والمراجعات، إذ ينسجم هذا العنوان مع اسم المجلة. وكذلك، يسلّط هذا العنوان الجديد الضوء على العلاقات المركّبة بين دلالات «النقد» المختلفة، بدءًا من نقد كانط الخالص وصولاً إلى الاستخدام اليومي الإعلامي للكلمة. وعليه، سوف ننشر في هذه الزاوية – التي يخصَّص حيّزها الأكبر لمراجعة الكتب (بتحرير وفيّ من طرف **ينيف رون–آل** و**آله غلاس**) – مراجعات ومقالات نقد لنص ثقافي واحد أو أكثر (مثل مسرحية، فيلم، مسلسل تلفزيوني، كتاب، معرض، عرض، استعراض) يتناول المجتمع والثقافة في إسرائيل. تُستخدم هذه النصوص الثقافية قاعدة لنقاشات أوسع تضم تمييزات وأفكار نظرية أو سياسية متّصلة بمجلة «نظرية ونقد» بوصفها نافذة إسرائيلية.

حتى هنا «النقد»، ولكن ماذا بشأن التعبير الضبابي «مقالة حرّة»؟ في معرض مكاتبة عبر البريد الإلكتروني جرت مؤخّرًا بيني وبين يونيت نعمان، فقد أرسلت لي نعمان توصيفًا رائعًا لهذا النوع الأدبي الذي يرفض بشدّة أن يتقولب ضمن تعريف واضح. بعد سماحها سوف أنشرهنا هذا التوصيف مع بعض التغييرات الطفيفة:

> توفّر المقالة الحرّة مساحة أكبر من الحرية، أكبر بكثير من عدة زوايا، فهي أقرب إلى النفس، وملتزمة بصورة أقل بالنظرية، وهي أقرب إلى الأدب، ولكنها لا تخضع إلى قواعد فئة «العمل الأدبي»، وتتضمّن الكثير من السيرة الذاتية، ولكنها ليست بالضرورة أقل نظريًا، وحين تكون مكتوبة بصورة جيدة، فهي تعبّر دومًا عن الجوانب السوسيولوجية والتاريخية والأدبية أو وجهة نظر الآخر.
>
> تحظى المقالة الحرّة بتقدير أكاديمي أقل، بحق أو بغير حق، ولكن يبدو لي أنها، من زاوية «انقلاب الأحشاء» (تعبير مجازي) أو التحوّلات في الوعي، تكون دومًا إلى جانب (أو ربما قبل) المقالات الحرّة، وتؤدي إلى تقلقل في الخواطر والأفكار. هل كتب فرويد مقالات أكاديمية أم مقالات حرّة؟ وماذا بشأن فيرجينيا وولف؟ يوسف حاييم برينر؟ حاييم نحمان بياليك؟ وفرانز فانون؟

يبدو لي أنه على أساس التمييز الصارم والثنائي المتناقض، فإن المقالة الحرّة هي الزوجة الأنثى للمقالة الأكاديمية الذكورية. تتميّز المقالة الأكاديمية بكونها مرتبة ومتّسقة وتصاعدية، تخضع إلى قوانين صارمة، ومكتوبة بلغة مفهومة وبلهجة معروفة لجمهور الهدف. بينما المقالة الحرّة فإنها لا تستهل الكلام بالضرورة بمقدمة، ولا تنتهي بالضرورة بخاتمة. فهي تفتح مواضيع أكثر ممّا تغلقها (وبالطبع فإنه يتعيّن كذلك على المقالة الأكاديمية أن تشير إلى أسئلة مفتوحة، ولكنها دومًا توضع ضمن مكان محدّد، ومجرّد وجودها يدلّ على المقالة برمتها وعلى الشكل الذي يسعى الكاتب الانخراط في خطاب ما).

ربما أبدو وكأني أناقض نفسي من دون حياء، ولكن الوضع ليس كذلك فعلاً حين أقول إنه بالرغم من ذلك، فإنه يتعيّن على المقالة الحرّة كذلك أن تكون متّسقة وتعرض الأطروحات والمقولات بصورة واضحة، وحتى بصورة مرتّبة جدًا، وتتموضع في حقول خطابية معينة بهدف السعي إلى التأثير عليها وتغييرها. إلاّ أن شيئًا ما في قواعد اللعبة يتيح لها سيولة معينة والمحافظة على تعدّد اللهجات بصورة وقحة تقريبًا. فهي مفهومة لذاتها فقط. فهي أقرب إلى تعبير الشاعرة يونا وولخ «ضباب في الإطار»، أي شكل من الفنتازيا الموسيقية.

وفي الختام، يبدو لي أن الأهمية الكبيرة لنشر مقالات حرّة في مجلة «نظرية ونقد» تكمن، بالدرجة الأولى، في الوعي حول أهمية هذا النوع الأدبي، وبقدرة البرج الأكاديمي العاجي على استيعابها. وتحديدًا لكون هذه المجلة لا تقتصر على هويتها كمجلة أكاديمية، بل تسعى كذلك إلى أن تكون في واجهة الناشرين للمقالات النقدية، والتأثير على الخطاب والوعي الاجتماعي والسياسي، يبدو لي أنه مطلوب منها كذلك احتضان «الآخرة» النظرية-النقدية.

*

إن الكثير من المبادئ التي تصفها **يونيت نعمان** قد عبّرت عنها في مراجعاتها للكتب، والتي تستهل زاوية «مقالات حرّة ومراجعات» في العدد الحالي. تركّز مراجعتها على نصوص تنتمي إلى أنواع أدبية مختلفة تساهم سوية في ترسيم ملامح بلدة يروحام استنادًا إلى تجربة السكّان المقيمين بين ظهرانيها. تتفحّص نعمان إستراتيجيات مختلفة تُستخدم للتعامل مع الواقع الاجتماعي الجغرافي القاهر والقامع. إن الإستراتيجية الرئيسية هي التديّن، وتتجلّى في ظاهرتين: «التعزّز» الديني، والذي ينطوي على بُعد خفي يسعى إلى تقويض الإطار المهيمن المسؤول عن ولادة القهر والإقصاء والهوان؛ والبؤر التوراتية التي تعمل في بلدات التطوير الساعية إلى استيراد واستبطان قيم معسكر الصهيونية الدينية. إلى جانب ذلك، هناك فرص أخرى للخلاص: خلاص دنيوي يتجلّى في التقرّب من الثقافة الشعبية والتلفزيون، وخلاص بديل يقاوم الحتمية المفروضة بأيدي المخطّطين الذين يحتلّون أعلى الهرم.

إن اللجوء إلى الدين هو المحور الرئيس كذلك لمقالة **تومر برسيكو** الحرّة، والتي تشير إلى تحوّل ثقافي عميق يجتاح الغرب في عصرنا: تحويل الدين إلى منظومة من الأخلاق وإلى أسلوب حياة. إن هذا التحوّل الذي يستند إلى اندثار مفهوم التوحيد والسّمو القائمة في صلب الثقافة الغربية منذ تنصّر الإمبراطورية الرومانية. يشير هذا التحوّل عمليًا إلى نوع من أنواع العودة إلى أيام اليونان وروما من جانب، وإلى ثقافة الشرق الأقصى والهند من جانب آخر. يحظى المفهوم الجديد للدين الذي يتمحور حول «الصراط المستقيم في الحياة» بتجلّيات خاصّة في اليهودية في عصرنا بصورة عامة، وفي إسرائيل بصورة خاصة، في «روح العصر الجديد». ويتوقّف برسيكو عند تلك التجلّيات ضمن الشريحة العلمانية وضمن الشرائح المتديّنة.

يقف في مركز «ملف الأعمال الفنية» التي حرّرها **جلعاد رايخ** و**يعيل ميتسر** تعبير «النظر من فوق». ظهر استحواذ الدولة على السماء منذ نهاية القرن التاسع عشر كجزء من المنظومة الكولونيالية الأوروبية: أتاحت فرصة النظر من فوق إمكانية التوثيق، والترتيب وإدارة الأحيزة الجغرافية انطلاقًا من زاوية تجاهل فئة السكّان المحليّين. ومع مرور الوقت، وفي ظلّ الاستخدام الممأسس للتصوير الجوي، تحوّلت النظرة من فوق إلى مرادف للسيطرة والملاحقة والعنف. توضح الأمثولات التي تظهر في الملف الحالي كيف أن فنّانين وخبراء ومصمّمين وصحافيّين ومعماريّين وناشطين تعاونوا في السنوات الأخيرة مع مجموعات بحثية تتعدّى الأطر النظرية البحثية القائمة وتتناول مسألة تحرير الفضاء الجوّي من قبضة السيطرة الفعلية للدولة ومن قبضة المنظور السلطوي. تنشئ هذه الأمثولات حوارًا مع الخلفية التاريخية، ولكنها تقترح كذلك بدائل أخرى حول كيفية إنتاج الصورة والأمثولات الملتقطة من الجو وكيفية تحليلها ونشرها وعرضها. إن جزءًا من المشاريع تميل إلى الاستخدام العملي أكثر مما تميل إلى مسألة التمثيل، بينما تؤكّد مشاريع أخرى على مسألة البُعد البصري الجديد الذي ينتج عن النظرة من فوق، والعلاقة فيما بين هذا البعد البصري واللغة الجمالية الأخلاقية التي تمحي آثار تداعيات السيطرة والرقابة من على الصور الجوية.

يتفحّص كلّ من **شني بار–طوبيا** و**أورن براك** الفيلم الوثائقي «حرّاس البوابة»، من إخراج درور موريه، الذي يستند إلى مقابلات مع ستّة من رؤساء جهاز المخابرات الداخلية (الشاباك) السابقين الذين يعرضون وجهات نظرهم بشأن الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني بمختلف أوجهه. لقد أثار الفيلم جدلاً جماهيريًا واسعًا، ولكن خلافًا للتناول السائد بين فئة المشجّعين للفيلم، وذلك السائد بين المتهجّمين عليه، الذين وجدوا فيه نقدًا لاذعًا لم يسبق له مثيل ضد سياسة إسرائيل مع الفلسطينيّين على مدار سنين طويلة، يرى بار–طوبيا وبراك بأنه في نهاية المطاف فإن النقد الصريح في الفيلم لا يزعزع الفرضيات الأساس القائمة في صلب السياسة الإسرائيلية هذه وإنما يصادق عليها.

أما **يوفي تيروش** فإنها تراجع فيلم «صفر في العلاقات الإنسانية» للمخرجة طاليه لافيء. من خلال استخدام وسائل الضحك والتهكّم، يوجّه الفيلم النقد اللاذع ضد المكانة الهامشية للنساء في الجيش الإسرائيلي وضد التشييء والتصغير الموجّه ضد النساء خلال خدمتهن العسكرية. ولكن يركّز تحليل تيروش على العلاقة فيما بين المنظور الجنسي والعسكرة: فبينما يعتبر العدو – أي الفلسطينيّين – الآخر الجوهري الأساسي، كذلك تختبر النساء في الجيش الإسرائيلي أيضًا عملية تحويلهن إلى آخر، ويتم إقصاءهن، ويُنظر إليهن كنوع مغاير جوهريًا من بني البشر. انطلاقًا من المنظور الجنسي، فإن هذا الفرق الجوهري بين النساء والرجال هو الذي يضفي الشرعية، لا بل ويوجبه كذلك، على العلاقة المختلفة مع النساء. تتجلّى الأهمية القصوى للفيلم بالذات على خلفية عملية «الجرف الصامد»، إذ عُرض الفيلم خلالها في صالات العرض المختلفة وحاز على شعبية كبيرة.

تعرض **روت فريسر** قراءتها الجنسانية لمجلة (سفر) روت في العهد القديم. يقوم في صلب قراءة فريسر قصّة العلاقة بين امرأتين، روت ونعومي، ومن خلال هذه القراءة تحاول الكاتبة ربط اصطلاحات معينة وتحليلها، مثل الهجرة والمهجر والاختيار والولاء والنظام البطركي والقربة العائلية والبقاء – وهي جميعها مصطلحات لا تزال ذات صلة بواقع النساء في عصرنا. ومن خلال حقيقة أن القراءة الحالية قد كتبت في برلين، تنبّهنا الكاتبة إلى أن مجلة روت كذلك تدور حول مسألة غلاء المعيشة وتآكل أسس العيش الكريم، وهي المسألة الرئيسية القائمة في صلبها، الأمر الذي يضيف بُعدًا عصريًا إضافيًا.

وختامًا، يقوم **أيال عمير** بمراجعة كتابين يتناولان العمارة في المستوطنات الزراعية التعاونية (الكيبوتس)، ويتفحّص من خلالها محاولات مؤسّسيها إنشاء مجتمع طوباوي، والشكل الذي من

خلاله سعى المخطّطون لها إلى تأويل هذه التجربة وتحقيقها على أرض الواقع. ومن بين جملة الأمور، يتوقّف الكاتب عند المفارقة القائمة في استلهام التخطيط في هذه المستوطنات من فكرة معمارية هي سمة ملازمة للعصر الرأسمالي – «نظرية المدينة الحدائقية» – والتي مثّلت الأنموذج الذي منه تطوّر شكل الحي السكني للطبقة البرجوازية والضواحي في المدن. وقد ركّز الكاتب بصورة خاصة، في معرض مراجعته، على موقع غرفة تناول الطعام، والتي تعتبر كما جاء عند الكاتب: «الواجهة الأكثر وضوحًا لأيديولوجية المستوطنات الزراعية التعاونية نحو الداخل ونحو الخارج». ويضيف الكاتب، إذا كان هنالك فعلاً بُعدًا طوباويًا في الظاهرة المسمّاة المستوطنة الزراعية التعاونية فإنها تتمثّل بلا أدنى شك بغرفة تناول الطعام. ومن غير المفاجئ أن نكتشف أنه في معرض صيف ٢٠١٤ الملعون تحوّل الحيّز الطوباوي هذا إلى نقطة مركزية في أساطير الزومبيّين التي ألّفها إسرائيليون كثر لأنفسهم. وهي أساطير تصف، من بين جملة الأشياء الأخرى، كيف أن الزومبيّين الفلسطينيّين ينتقلون بومضة عين عبر الأنفاق من غزّة مباشرة إلى غرفة تناول الطعام في هذه المستوطنات.[4] فبالرغم من عصر التآكل والخصخصة الذي يمر على حركة الاستيطان الزراعي التعاوني، لا زالت «غرفة تناول الطعام» تغذّي الخيال الجمعي – ولكن هذه المرة في سيناريو الطوباوية–السلبية الذي لم يتحقّق هذه المرّة بفضل «معجزة» طرأت في اللحظة الأخيرة (وبالطبع، إلى حين عودته في المرّة المقبلة).

تذكّرنا العودة الدورية للزومبيّين أنه حتى لو كان عنوان الزاوية الجديدة يسعى إلى إنشاء فاصل واضح بين شطري المجلة، إلاّ أن هذا الفاصل – تمامًا كما هو حال الحدود التي تتناولها العديد من المواد المنشورة في العدد الحالي – هو فاصل مرن وسائل. كلّنا أمل في أن تستمر هذه المقالات الحرّة والمراجعات المنشورة في القسم الثاني للمجلة في إثارة الحوار الحي مع المقالات الأكاديمية المنشورة في قسمها الأول، وندعوكم إلى المشاركة في مثل هذا الحوار.

4 لقد أشار أوري أفنيري، على سبيل المثال، إلى هذا السيناريو حين كتب: "من وجهة نظر سكان المستوطنات المحيطة بغزّة فإن الأنفاق تعتبر مصدرًا للرعب. من غير المضحك التفكير برأس مقاتل فلسطيني يخرج لك فجأة من الأرض في وسط غرفة تناول الطعام» (أوري أفنيري، "لقاء تحت الأرض»، كتلة السلام – غوش شالوم، ٢ آب ٢٠١٤ – http://tinyurl.com/k4vo5pd).